جولات التراخيص النفطية وأثرها على اقتصاد العراق

أ.م.د عبد الرحمن نجم المشهداني*

الملخص :

إن الحاجة الكبيرة لتوفير الموارد اللازمة لإعادة أعمار العراق نتيجة تدمير البنى التحتية والفوقية جراء غزو العراق واحتلال عام 2003 وتزايد عبء الديون المترتبة علية إضافة إلى توفير المتطلبات الأساسية للمواطنين دفع وزارة النفط العراقية إلى اعتماد اسلوب عقود الخدمة لتطوير الحقول النفطية من خلال طرح عددا منها في عددا من جولات للتراخيص النفطية لتشمل تطوير حقول نفطية منتجة وحقول نفطية وغازية لم يتم تطويرها بعد لعدم قدرت الشركات الوطنية على القيام بهذه المهمة والحاجة الى استثمارت كبيرة تقدر بـ100–150 مليار دولار.مؤمل ان تكتمل عمليات التطوير في نهاية عام 2017 وان يحقق العراق فوائض مالية كبيرة .

Abstract

Oil licensing rounds and their impact on the Iraqi economy

The great need to provide the resources necessary for the reconstruction of Iraq as a result of destruction of infrastructure and superstructure by Iraq's invasion and occupation in 2003 and the increasing burden of debt implications in addition to providing the basic requirements for citizens to pay the Iraqi Oil Ministry to adopt the style of service contracts to develop oil fields by introducing a number of them in a number rounds of licensing oil include the development of oil fields producing and oil and gas fields yet to be developed after the lack of estimated national companies to do the job and the need for major investment is estimated at 100-150 billion dollars. expectancy to be completed development operations at the end of the year 2017 and that Iraq is investigating financial surpluses Large .

*. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .

مقدمة:

اخفق العراق في تطوير قطاعه النفطي خلال العقود الثلاثة الماضية على الرغم من اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كمورد أساسي لتمويل الموازنة العامة للدولة وديمومة الحروب التي خاضها النظام السابق طوال عقدي الثمانيات والتسعينات، فقد أسهم بما يزيد عن 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة.

إن الحاجة الكبيرة لتوفير الموارد اللازمة لإعادة أعمار العراق نتيجة تدمير البنى التحتية والفوقية جراء غزو العراق واحتلال عام 2003 خاصة المنشات النفطية وتزايد عبء الديون المترتبة علية والتي زادت عن 120 مليار دولار أمريكي إضافة إلى توفير المتطلبات الأساسية للمواطنين ، لجأت وزارة النفط إلى الإعلان عن جولات التراخيص النفطية في 2008/6/30 لتشمل تطوير ستة حقول نفطية منتجة وحقلين غازية لم يتم تطويرهما بعد.

يستهدف البحث تسليط الضوء على جولات التراخيص وبيان اثرها في الاقتصاد العراقي لذلك قسم البحث إلى المحاور التالية:

أولا : ملامح الاقتصاد العراقي.

ثانيا: جولات التراخيص النفطية وأهدافها.

ثالثا: اثر جولات التراخيص على الاقتصاد العراقي.

أولا: ملامح الاقتصاد العراقي:

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل عديدة منذ عام 1980 نجمت عن الحروب التي خاضها النظام السابق والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق طوال السنوات 1990-2003 ثم الغزو والاحتلال الأمريكي ومن أهم هذه المشاكل:

1- الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي:

عانى الاقتصاد العراقي جراء تزايد الاعتماد على النفط من أختلالات هيكلية كبيرة تمثلت بزيادة نسبة الصناعات الاستخراجية من مجمل الناتج المحلي الإجمالي وعلى حساب القطاعات الاقتصادية الأساسية الصناعة والزراعة .فقد انخفضت نسبة مساهمة الزراعة من 8% في عام 1975 الى4,2% في عام 2005 ثم 4,3% في عام 2008 ارتفعت إلى 5,2%في عام 2009،في حين انخفضت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من 7% في عام 1975 إلى

1,3% في عام 2005 ثم 1,5% في عام 2008 ارتفعت إلى 2,4% في عام 2009 .يقابل ذلك إسهام النفط بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1975 ارتفع إلى 57% في عام2005ثم وصل إلى 56% في عام 2008[1] انخفض إلى 48,3% في عام 2009[2] ويعود سبب الانخفاض في عام 2009 إلى الأزمة الاقتصادية العالمية والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية من140$ دولار إلى اقل من35$ والذي انعكس سلبا على العوائد النفطية المتحققة.

2- البطالة :

يعاني العراق من ارتفاع معدلات البطالة الكاملة والمقنعة ، فقد قدرتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بـ 18% في عام 2008 ، وهو رقم منخفض كثيرا إذا ما قورن بالواقع الذي يشير وفق توقعاتنا إلى ما يقرب من 28%، إما إذا أضيف لها البطالة المقنعة فيزيد الرقم عن 50% في أحسن الأحوال[3]. إن ارتفاع معدلات البطالة أدى إلى ارتفاع مستوى الإعالة والتي تقدر بـ 6اشخاص لكل شخص عامل.[4]

3- الفقر :

على وفق تقدير وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي انخفضت نسبة الفقر في العراق إلى 18,8% في عام 2008(5) بعد ان كانت تقدرها اغلب الدراسات التطبيقية بـ37% في عام 2007 (6) ارتفعت الى 23% في عام 2010[7] .

4- المديونية :

أعلن في عام 2003 بعد إسقاط النظام السياسي في العراق واحتلاله عن إجمالي ديون العراق والتي قدرت بـ 115 مليار دولار أمريكي بعدها سعت الحكومة المؤقتة في أيلول من عام 2004 إلى عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونه وتم التوصية إلى نادي باريس لإعادة الجدولة التي خفضت فيها ديون دول النادي إلى 7,8 مليار دولار بعد ان كانت 38,9 مليار دولار في نهاية عام 2007[8] ، ورغم ذالك لا تزال تقديرات مديونية العراق كبيرة إضافة إلى اقتراض العراق مجددا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.وتقدرها وزارة الخارجية الامريكية بـ 46- 87 مليار دولار في عام 2008[9] في حين يقدرها السيد رئيس ديوان الرقابة المالية بـ 64،7 مليار دولار في نيسان 2011.[10]

ثانيا: جولات التراخيص النفطية وأهدافها:

أ- أهداف جولات التراخيص :

لقد حددت وزارة النفط أهدافها من تطوير هذه الحقول بـ:

1- الاستعانة بخدمات وتقنيات الشركات النفطية العملاقة لتطوير آليات استخراج النفط بعد تقادم تقنيات الإنتاج المستخدمة والاعتماد على طريقة حقن مكامن النفط بالماء وبإفراط لزيادة أنتاج النفط حتى وصل معدل ضخ المياه 680 الف برميل يوميا وهذا يفوق المعدل الإنتاجي المقدر للحقل بمقدار 250 الف برميل ، ادى الى انخفاض الكثافة النوعية للنفط وزيادة محتواه الكبريتي.[11]

2- زيادة طاقة العراق الإنتاجية من النفط الخام من 2,43 مليون برميل يوميا في عام 2009[12] إلى 4 مليون برميل يوميا في نهاية السنة الثالثة (2013) من بدء عمليات التطوير باستخدام أساليب الإنتاج التقليدية ثم إلى 10 مليون برميل يوميا نهاية عام 2015 لتصل الى 12 مليون برميل يوميا نهاية عام 2017.[13]

3- زيادة إنتاج الغاز بما يقرب من 500 مليون قدم مكعب في اليوم لإغراض الاستخدام المحلي وتصدير الفائض منه خلال الثلاث سنوات الأولى من بدء التطوير الفعلي للحقول الغازية.

ب- النظرة العامة على جولات الترخيص الأولى والثانية:

لقد اتخذت الوزارة عدة خطوات لإنجاح صيغة عقود الخدمة طويلة الأجل (Long Term Risk Service Contracts- RSC) تمثلت بإعداد وثائق وصيغ العقود لتسهيل عملية الإحالة سبقتها دعوة الشركات النفطية العالمية بتقديم وثائقها وتقييماتها لغرض دراستها وتقييم وضعها المالي والقانوني وإمكانياتها الفنية سميت بجولة التأهيل جرت في عام 2008 تنافست فيها 120 شركة عالمية تأهلت لدخول جولة التراخيص الأولى 35 شركة فازت أربعة منها، ووقعت معها العقود لتطوير الحقول (الرميلة ،غرب القرنة 1 ،الزبير، مجموعة حقول ميسان)، ثم فتح باب التأهيل ثانية فتأهلت عشر شركات جديدة فأصبحت 45 شركة عالمية تنافست في جولة التراخيص الثانية على سبعة عقود هي (غرب القرنة 2، حقل مجنون ، حقل حلفايا، حقل الغراف،

حقل بدرة، حقل القيارة، حقل نجمة)، وفي الجولة الثالثة فازت بثلاثة عقود لتطوير الحقول الغازية (حقل السيبة في البصرة والمنصورية في ديالى وعكاز في الانبار)[14] .

وخلال النظر إلى الجداول رقم (1و2) الخاصة بجولتي التراخيص الأولى والثانية نجد أنها شملت تطوير حقول تزيد احتياطياتها عن75 مليار برميل من قبل 11تحالف مكون من 16 شركة عالمية .

جدول رقم (1) تفاصيل جولات التراخيص الأولى

المشروع	اتحاد الشركات الفائزة	احتياطيات الحقل (مليار برميل)	الانتاج التجاري الاول (مليون برميل)	طور الانتاج المستهدف مليون برميل	الطور الادنى مليون برميل	رسوم تعويضية دولار	رسوم حق الاستكشاف مليون دولار
الرميلة	بريتش بتروليوم38%،مؤسسة البترول الوطنية الصينية 37%، المؤسسة العامة لتسويق النفط (سومو) 25%	17,8	1,173	2,850	1,750	2,00	500
غرب القرنة 1	شل الهولندية 15%،اكسون موبيل 60%، شركة نفط الشمال 25%	8,7	268	2,325	600	1,90	100
الزبير	شركة غاز كوريا 19%،اوكسيدنتال بتروليوم 23%، ايناي 33% شركة نفط ميسان 25%	4	201	1,200	400	2,00	100
مجموعة ميسان	شركة البترول التركية المحدودة 11%،الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري 64%، شركة الحفر العراقية 25%	2,5	96	450	300	2,30	300

المصدر : علي الجنابي :نظرة عامة على النفط والغاز في العراق ،المدير التنفيذي لشركة شل النفطية ، محاضرة القيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق ،بيروت – لبنان 10-2011/1/11*

جدول رقم (2) تفاصيل جولات التراخيص الثانية

المشروع	اتحاد الشركات الفائزة	احتياطيات الحقل (مليار برميل)	الانتاج التجاري الاول (مليون برميل)	طور الانتاج المستهدف مليون برميل	الطور الادنى مليون برميل	رسوم تعويضية دولار	رسوم حق الاستكشاف مليون دولار
غرب القرنة 2	ستات اويل 19%،لوك 56%، شركة نفط الشمال 25%	12,9	120	1,800	لايوجد	1.15	100
حقل مجنون	بتروناس 30%، شل 45%، شركة نفط ميسان 25%	12,6	175	1,800	لايوجد	1,39	150
حقل حلفايا	توتال 19%، بتروناس 19%، مؤسسة البترول الوطنية الصينية 38%، شركة نفط الجنوب 25%	4,1	70	535	لايوجد	1,40	100
حقل الغراف	الشركة اليابانية لاستكشاف البترول 30%، بتروناس 45%، شركة نفط الشمال 25%	0.9	35	230	لايوجد	1,49	100
حقل بدره	بتروناس 15%، شركة غاز كوريا 22%، غاز بروم 30%، ميدلاندز اويل 25%، شركة البترول التركية 8%، شركة نفط الشمال 25%	1,2	15	170	لايوجد	5,50	100
حقل القيارة	شركة سونانغول 75%، شركة نفط نينوى 25%	5,4	30	120	لايوجد	5,00	100
حقل نجمة	شركة سونانغول 75%، شركة نفط نينوى 25%	5,7	20	110	لايوجد	6.00	100

المصدر : علي الجنابي :نظرة عامة على النفط والغاز في العراق ،المدير التنفيذي لشركة شل النفطية ، محاضرة القيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق ،بيروت – لبنان 10-2011/1/11

شكل رقم(1) معدلات الانتاج المستهدفة في عام 2017

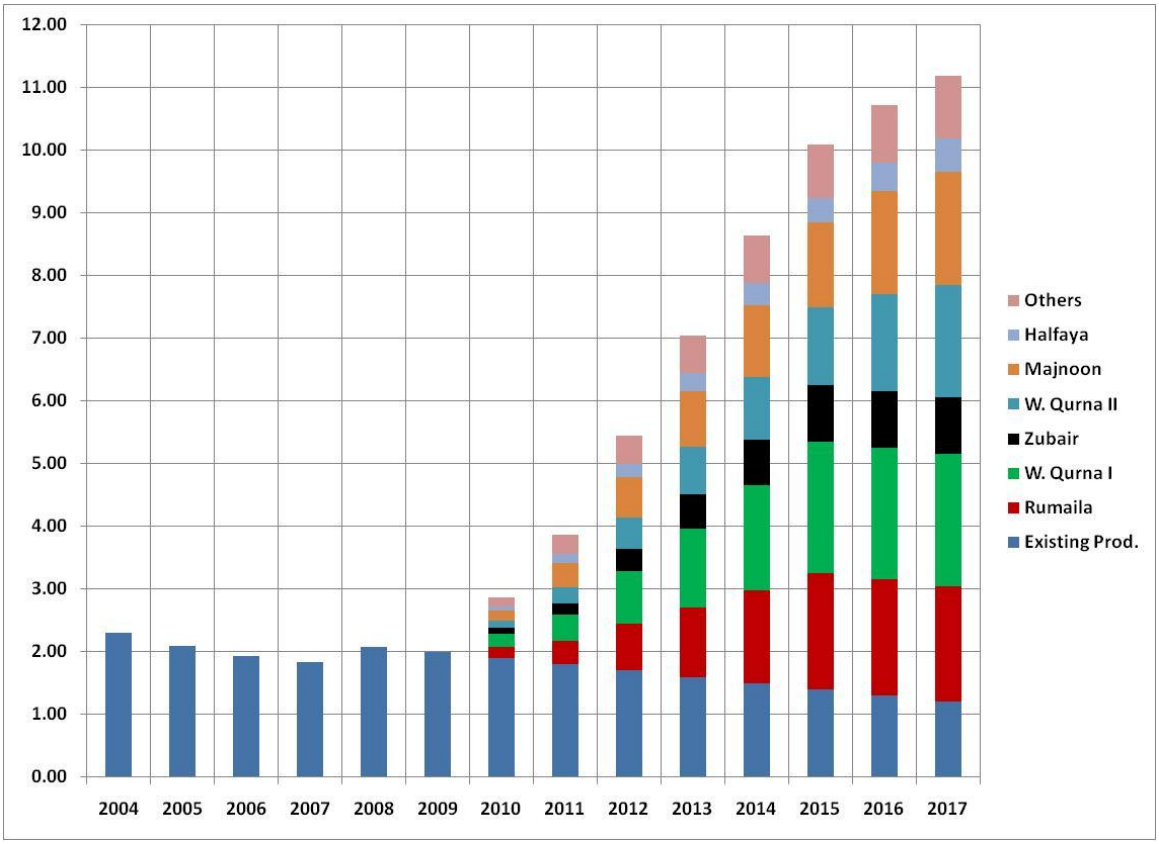

المصدر :جدول (1 و2)

ج- الجوانب الايجابية لجولات :

إن أهم ما تميزت به هذه الجولات هو:

1-اتصفت الطريقة التي تمت فيها إدارة جولة التراخيص بكل مراحلها بالشفافية والوضوح لكل الإطراف.

2- إنشاء شركات مشتركة بين شركات النفط الوطنية وبين اتحاد شركات النفط الدولية المتعاقد معها لإدارة وتشغيل كل حقل من الحقول المتعاقد عليها من خلال تأسيس مجالس إدارة مشتركة، تبلغ حصة الشركات الوطنية 25% وحصة اتحاد الشركات 75%.

3- يقوم اتحاد شركات النفط الدولية بتحمل نفقات التطوير والتشغيل كافة وتحمل هذه النفقات إلى الشركات الوطنية المحلية المتعاقدة معها.ويتم استرداد هذه الكلف خلال فترة (12,9,5) سنة.

4- تكون مكافأة الشركة المتعاقد معها بعدما تحقق إنتاج نفط إضافي فوق خط الشروع المحدد مسبقا في العقد الذي يصل بمستوى الإنتاج إلى الإنتاج التجاري بمقدار الرسوم التعويضية المحددة في كل عقد وفق الجدول (1و 2).

5- مدة العقد عشرون سنة قابلة للتمديد إلى خمس سنوات أخرى اختياريا في الجولة الأولى وفي الثانية يمكن التمديد إلى خمس سنوات أخرى كون الحقول التي شملتها الجولة الثانية هي حقول مكتشفة وغير مطورة في حين عقود الجولة الاولى كانت لحقول منتجة أصلا وبحاجة للتطوير لزيادة قدراتها الإنتاجية.

6- يستلم المتعاقد رسم خدمات = تكاليف التطوير والإنتاج + تعويض ($/مكافئ برميل النفط) وفق ماورد في كل عقد.

7- تستطيع الشركات استلام مستحقاتها المالية أما كميات من النفط المصدر او نقدا .

8- تدفع الشركات رسوم حق الاستكشاف.

9- التزام الشركات بأدنى إنفاق ممكن.

10- تدفع الشركات المتعاقدة رسم تدريب إجباري وقدره خمسة ملايين دولار سنويا الى وزارة النفط لغرض إعداد الكوادر المحلية وتهيئتها .

11- تدفع الشركات 35% من حصتها التعويضية ضريبة للحكومة العراقية.

12- إذا لم يستطع العراق تصدير الكميات المنتجة التي تحققها الشركات النفطية وفق ما مخطط له لأسباب موجبة تتعلق بسياسات شركة تسويق النفط الوطنية او نتيجة لعجز الطاقات التصديرية لمرافئ التصدير عن بلوغ الحدود القصوى للإنتاج فان العراق لا يدفع للشركات النفطية أية مبالغ تعويضية ويدفع للشركات تعويضات اذا كانت هناك أسباب غير موجبة.[15]

13- إذا حصل اي خلاف بين الشركة الأجنبية والشركة المحلية فيتم اللجوء الى التحكيم المحدد في العقود.

14- تقوم الشركات المتعاقدة بتقديم خدمات تطويرية في المناطق التي تعمل فيها مثل تمويل إقامة دورات تدريبية وتطويرية على الحاسوب او اللغة الانكليزية او دورات تدريب الطواقم الطبية او إقامة متنزهات وملاعب او دعم لبعض المشاريع الإنمائية مثل ما تقوم به الان شركة شل في البصرة.[16]

ويبدأ استرجاع الكلف واستحقاق رسوم التعويض للجولة الاولى كما في الشكل رقم (2)

شكل رقم (2)

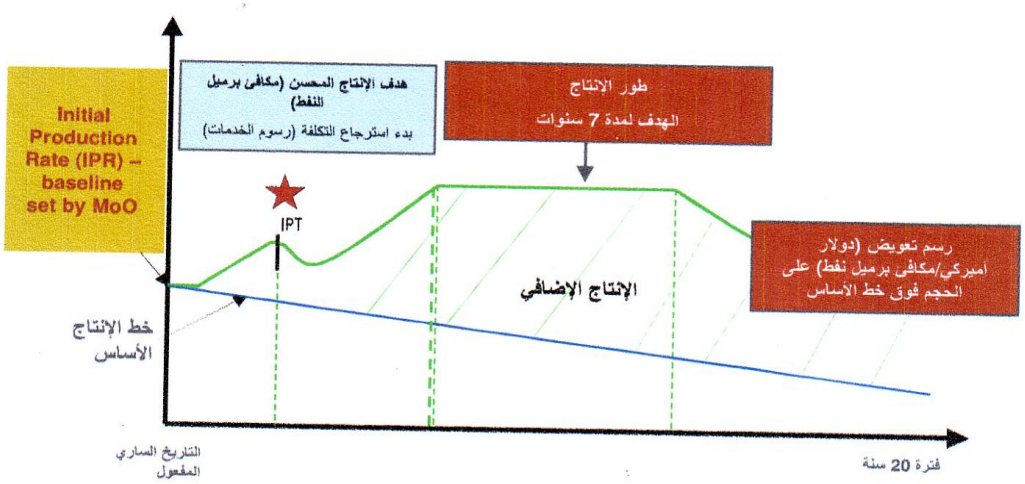

المصدر: علي الجنابي :نظرة عامة على النفط والغاز في العراق ،المدير التنفيذي لشركة شل النفطية ، محاضرة القيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق ،بيروت – لبنان 10-2011/1/11

ويبدأ استرجاع الكلف واستحقاق رسوم التعويض للجولة الثانية كما في الشكل رقم (3):

شكل رقم (3)

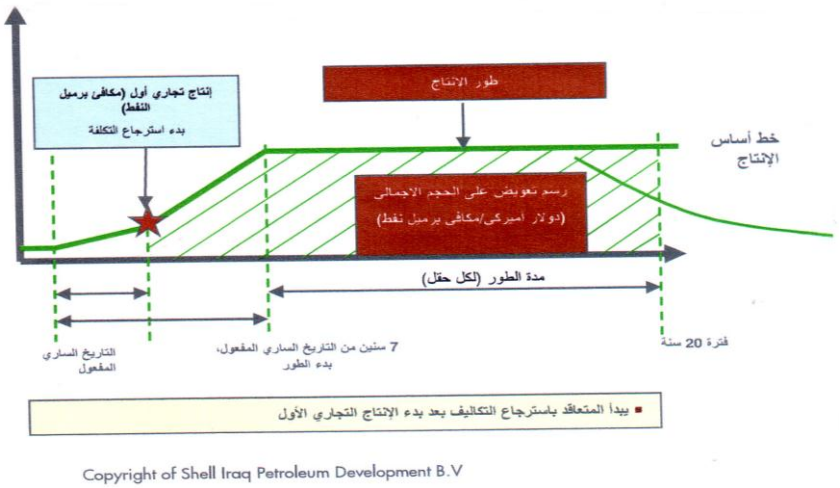

Copyright of Shell Iraq Petroleum Development B.V

المصدر: علي الجنابي :نظرة عامة على النفط والغاز في العراق ،المدير التنفيذي لشركة شل النفطية ، محاضرة القيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق ،بيروت – لبنان 10-2011/1/11

ويمكن احتساب توزيع الناتج والعوائد المتحققة لكلا الطرفين بالشكل التالي:

- **قيمة الإنتاج وتقسم إلى :**

1-حصة الحكومة العراقية وتبلغ 50%

2- إجمالي حصة الشركات الوطنية والعالمية ويبلغ 50% لاسترجاع التكاليف وتقسم إلى:

- تكاليف خدمات ويقسم إلى :
  - تكاليف نفطية
  - تكاليف تكميلية

* رسوم التعويض . وتقسم الى :

- 25% حصة الشركات الوطنية.
- 75% حصة اتحاد شركات النفط العالمية . وهذا يدفع عنه ضريبة بنسبة 35% للحكومة العراقية.

وبذلك تكون حصة الحكومة العراقية من الرسوم التعويضية المدفوعة للشركات اكثر من 75%.

د- أهم الملاحظات السلبية التي يمكن ان تؤشر على جولات التراخيص:

1- إن التطوير السريع للحقول النفطية وبلوغ إنتاجها الطاقات القصوى المخطط لها ضمن السقف الزمني المحدد بـ3-6 سنوات يمكن إن يؤدي إلى تدمير الحقوق المنتجة .

2- يؤدي التطوير الى خلق نقاط اختناق كبيرة تتمثل بشحة العمالة الوطنية اللازمة لإدارة وتشغيل هذه الحقول ومن مختلف التخصصات اذ يستلزم ذلك توفير(150000) مائة وخمسون الف عامل في القطاع النفطي في حين ان المتوفر منها لايزيد عن (30000) ثلاثون الف عامل[17]، وبذلك سوف يتم إحلال العمالة الأجنبية لسد النقص ونرى ذلك بوضح في تواجد مئات العمال الأجانب في مواقع العمل التي بوشر فيها في البصرة والعمارة.

3- تهالك منظومة الإنتاج والاستخراج وشبكات النقل الخاصة بالقطاع النفطي لتجاوز عمرها التشغيلي وبروز مشاكل التآكل إضافة إلى قلة الطاقات الخزنية للنفط الخام والذي لا يتجاوز ايام معدودة ، يتطلب تمويلا ضخما لإعادة أعمارها والتي قدرتها الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها السنوي لعام 2010 بـ 150 مليار دولار[18] ، علاوة على عدم توافر الماء والكهرباء في اغلب مواقع العمل الذي سيؤدي الى زيادة كلف التشغيل .

4- ضعف الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع النفطي وتأخر إقرار قانون النفط والغاز إضافة إلى ضعف التنسيق والرقابة بين الوزارات المختلفة .

5- فترة استرداد تكاليف العقود(12,9,5) سنة فترة قليلة مقارنة بمدة العقد البالغة 20سنة قابلة للتجديد خمس سنوات اضافية وكان المفترض ان تكون فترة السداد مساوية لمدة العقد.

6- ان احتمال تجدد العنف في مناطق الإنتاج لأي سبب كان لعدم تحقيق الاستقرار الأمني وإنجاح المصالحة الوطنية بشكل كامل ، يمكن ان يدفع الشركات بمغادرة العراق وسوف يخسر العراق ما يترتب على ذلك تعاقديا [19] . ومثال ذلك تأخر توقيع عقد استثمار حقل غاز عكاز في الانبار لاعتراض مجلس المحافظة على صيغة التعاقد.

7- لاتوجد هناك حاجة أساسية لتكوين احتياطي إنتاجي نفطي بواقع 2 مليون برميل يوميا يستطيع ان يدخل بها العراق السوق النفطية العالمية او يخرج منها بهدف التأثير على الأسعار العالمية. لان هذا الإنتاج الفائض يحتاج إلى إدامة تكلف 300 دولار سنويا للبرميل الواحد بالأسعار الحالية.[20]

8- ضعف الطاقات التصديرية عبر منفذي الخليج العربي وجيهان التركي وصعوبة توسيعها في الأجل القريب ، إضافة إلى تقادم شبكات أنابيب نقل النفط الخام وعدم توفر أحواض التخزين بشكل كاف في مرافئ التصدير.

9- يمكن أن تكون استثمارات الشركات الأجنبية جزرا متقدمة وسط بحر من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ،كما حصل في امتيازات الشركات الأجنبية العاملة في العراق سابقا في مدن كركوك والبصرة وحديثة، فقد بنيت مدن حديثة ومتكاملة للعاملين الأجانب في بيئة متخلفة جدا .

ثالثا: اثر جولات التراخيص على الاقتصاد العراقي:

من المتوقع أن يزداد إنتاج النفط بعد توقيع جولتي التراخيص الأولى والثانية وقد بدء الإنتاج بالزيادة فعلا فقد ارتفعت صادرات النفط الخام من1950 إلف برميل يوميا في شهر كانون الأول لعام2010 الى2160 إلف برميل يوميا في شهر كانون الثاني من عام2011[21] ومن المتوقع ان يصل التصدير الى 2750 الف برميل نهاية العام الحالي وبالتالي سينعكس بزيادات الإيرادات النفطية المتحققة إلى أرقام كبيرة جدا .

إن سوء الإدارة وغياب السياسة الاقتصادية الرشيدة وتبديد العوائد النفطية المتحققة في حروب لم يجن منها العراق سوى الدمار يستلزم منا الاستفادة من دروس الأمس لإعادة بناء اقتصاد قوي قائم على التنوع الاقتصادي وبناء قاعدة اقتصادية تعزز أهمية مساهمة القطاعات الاقتصادية الحقيقية الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة الاختلالات الهيكلية

وإيجاد الحلول المناسبة للقضاء على البطالة والفقر، خاصة وان اقل التوقعات تشير الى ان العوائد المتحققة خلال العشر سنوات القادمة ستصل الى تريليون ونصف دولار.

ولغرض دراسة اثر العقود النفطية على الاقتصاد العراقي، لابد من اعتماد فرضيات مقبولة منها إن النفط والغاز سيبقى محتفظا بصدارة مصادر الطاقة خلال الـ 25 سنة القادمة والتي تشكل حاليا 60% والفحم الحجري 30% وباقي المصادر (المفاعلات النووية والطاقة الشمسية والكهرومائية) نسبة 10% . لابل المتوقع ان تزداد خاصة بعد الزلزال الذي ضرب اليابان في اذار 2011 وحصول التسرب الإشعاعي من مفاعل فوكوشيما الذي اثبت عجز الدول المتقدمة بكل تقنياتها من السيطرة على الإشعاعات المتسربة في حال وقوع أي خلل فيها دفع الدول التي تعتمد على المفاعلات النووية في توليد الطاقة الى التفكير الجدي بالتخلي عنها كما في كوريا الجنوبية والمانيا واليابان والفلبين ودول اخرى.

عليه تم افتراض السيناريوهات الثلاث التالية :

(1) أن يباع النفط بسعر 75 $ وهو السعر العادل وفق تصورات معظم وزراء منظمة الأوبك.

(2) ان يباع النفط بسعر 85$ للبرميل الواحد وهذا السعر حدد وفق معطيات السوق الحالية وعوامل الطلب والعرض التي تشهدها السوق العالمية .

(3) ان يباع النفط بسعر 100$ للبرميل الواحد وقد حدد هذا السعر بناءا على بعض التوقعات التي تشير الى احتمالية تزايد الأسعار بمعدلات كبيرة.

(4) لم يتم الاعتماد على سقوف الإنتاج المحددة في عقود الجولات الواردة في الشكل رقم (1) وإنما تم اعتماد سقوف إنتاج تتلاءم ومعطيات السوق العالمية للنفط وتوقعات منظمة الطاقة العالمية ومنظمة الأوبك والبنك الدولي من ان العراق لن يستطيع تصدير اكثر من 6 مليون برميل يوميا في عام 2016 و2017 لجملة من الأسباب منها:

- ان السوق العالمية يكاد يتوازن فية العرض الكلي مع الطلب الكلي للنفط وبالتالي فان أي زيادة كبيرة يمكن ان تؤدي الى انهيار الأسعار.
- لن يستطيع العراق إكمال متطلبات التصدير من بناء أرصفة تحميل في موانئه الوطنية و بناء شبكة أنابيب نقل النفط جديدة عبر تركيا وسويا إضافة الى تبديل الخطوط الحالية كونها متآكلة وتعرضت الى إعمال تخريبية كثيرة قبل عام 2017.

لذلك فقد قدرت الكميات المصدرة وعوائدها كما في الجدول (3).

جدول رقم (3)

كميات النفط المصدرة والعوائد المتحققة للفترة من 2011-2020 حسب السيناريوهات المقترحة

السنة	الكمية المنتجة مليون برميل يوميا*	العوائد المتحققة سنويا (مليون دولار)		
		سعر البرميل 75$	سعر البرميل 85$	سعر البرميل 100$
2011	2,250	60750	68850	81000
2012	2,750	74250	84150	99000
2013	3,750	101250	114750	135000
2014	4,500	121500	137700	162000
2015	5,000	135000	153000	180000
2016	6,000	162000	183600	216000
2017	6,000	162000	183600	216000
2018	7,000	189000	214200	252000
2019	8,000	216000	244800	288000
2020	8,000	216000	244800	288000
المجموع		1437750	1629450	1917000

المصدر: اعداد الباحث

- الكميات المذكورة في اعلاه تمثل توقعات الباحث استنادا الى معطيات الطلب والعرض العالمي على النفط وتوقعات منظمة الاوبك ومنظمة الطاقة العالمية.

وهذه العوائد كمجموع سيخصم منها مايقارب من 13,360 مليون دولار رسوم تعويضية ومبلغ 100,000مليون دولار تكاليف التطوير والإنتاج اضافة الى 3,300 مليون دولار تكاليف صيانة الإنتاج الفائض .وبالتالي فان الفوائض النفطية المتحققة تمكن العراق من اعادة بناء اقتصاد قوي متنوع .

التوصيات والاستنتاجات:

1- نظرا لتوقع وصول قدرات العراق الإنتاجية الى 12 مليون برميل يوميا نهاية عام 2017 ونظرا لعدم قدرة العراق على تصدير اكثر من هذه السقوف إضافة الى ان السوق العالمية للنفط لاتستوعب المزيد من الانتاج الفائض .لذا فلا حاجة لعقد جولات تراخيص جديدة فيما يتعلق بتطوير الإنتاج النفطي خلال السنوات العشر القادمة الا فيما له علاقة بتعزيز الاحتياطي او عندما تقتضي المصلحة العامة وتكون الظروف المحلية والسوق العالمية مؤاتية لذلك.

2- من الضروري ان تركز الجولات الجديدة على الاستثمار في مجال استغلال وتطوير الغاز الطبيعي خاصة الغاز المصاحب للنفط بدلا من حرقه وهدر مورد مهم بشكل يومي يمكن ان يدر عواد مالية ضخمة .

3- الحاجة الى عقد اتفاقيات جديدة مع شركات المسح الزلزالي للقيام بالاستكشافات الجديدة وتثبيت مقدار الاحتياطيات المتوقعة المؤكدة منها وغير الموكدة والتي على اساسها يمكن التفاوض مع منظمة الاوبك لتحديد حصة العراق من النفط الخام المصدر اضافة الى الحاجة الى مد وتطوير وصيانة شبكات الأنابيب النفطية داخل العراق وخارجة لتطوير القدرات التصديرية للعراق.

4- على الحكومة المركزية والبرلمان العراقي تنبيه مجالس المحافظات والحكومات المحلية الى ان محاولاتهم لعقد اتفاقيات خاصة مباشرة مع الشركات النفطية مخالف للدستور العراقي بموجب المادة (112) ولا ضير من إشراك ممثل للمحافظة المعنية في المفاوضات التي تخص الحقول الموجدة فيها التي تعقدها وزارة النفط.

5- الاسراع بتشريع قانون النفط والغاز ليكون الغطاء والمرجع القانوني لعقد الجولات الجديدة ولتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس المحافظات فيما يتعلق بالقطاع النفطي.

6- الحاجة الى تشريع قانون ينظم عمليات التحكيم التجاري يمكن اللجوء إليه في حال حصول خلافات ومنازعات بين شركات النفط الأجنبية وشركات النفط الوطنية.

7- ان جولات التراخيص ستؤتي ثمارها بعد إكمال عمليات التطوير في نهاية عام 2017 وسيحقق العراق عوائد مالية هائلة خلال الفترة 2011-2020 تقدر بـ (1500) مليار دولار

في اقل التقديرات وبالتالي فان هذه العوائد قادرة اذا ما أحسن استخدامها على إعادة بناء الاقتصاد الوطني بما يحقق للعراق تنمية اقتصادية وتنوع اقتصادي كبيرة

8- تكييف مخرجات التعليم من الكوادر الوسطية والعليا بما يتناسب وحاجة القطاع النفطي خلال السنوات العشر القادمة من خلال استحداث جامعة متخصصة بالشؤون النفطية إضافة الى معاهد التدريب النفطي.

9- على وزارة النفط تكثيف حملاتها الاعلامية لشرح اتفاقيات جولات التراخيص ومدى اهميتها للعراق للقصور الكبير في المعلومات عنها لدى المهتمين وغير المهتمين.

المصادر والهوامش :

1- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،المجموعة الاحصائية ، اعداد مختلفة.
2- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ابو ظبي، 2010 ص 307.
3- د.عبد الرحمن نجم المشهداني ،البطالة في العراق الاسباب والمعالجات ،بحث من وقائع الندوة العلمية التي نظمتها وزارة الشباب والرياضة بعنوان (بطالة الشباب اسبابها وسبل معالجتها) بغداد 2008/11/14.ص60
4- نفس المصدر ص63
5- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة،التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008 ، بغداد ص 7
6- راجي محيل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987-2007 ، رسالة ماجستر غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية -2009، ص89.
7- د.مهدي العلاق ،محاضرة عن الاقتصاد العراقي القيت في المؤتمر العلمي الخامس لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية في 22-2010/5/23.
8- د.عبد الرحمن نجم المشهداني،نادي باريس واعادة جدولة ديون العراق ،مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي،العدد 19 لسنة 2005.
9- http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/6804.htm
10- د.عبد الباسط تركي سعيد، محاضرة بعنوان "اموال العراق والمديونية الخارجية بعد انتهاء عمل صندوق تنمية العراق " القيت في الحلقة النقاشية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،في 2011/5/30.
11- ادارة معلومات الطاقة،نفط العراق :الانتاج ،التصدير،الاستهلاك المحلي، بحث مترجم من ضمن كتاب نفط العراق ،ترجمة عبد الحافظ عبدالجبار ،سلسلة دراسات مترجمة تصدر عن مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية .2005، ص 59-60-65.
12- iea:International Energy Agency:Oil Market Report,18January 2011, www.oilmarketreport.org
13- د. كريم عبد الحسين علوان،الصناعة النفطية في العراق- التحديات وافاق النهوض، محاضرية القيت في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية –الجامعة المستنصرية ،بغداد 2010 .

14- مقابلة شخصية مع د.صباح الساعدي معاون مدير دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط في الساعة 12 من ظهر يوم الاثنين الموافق 2011/2/14).

15- نفس المصدر.

16- تعقيب د.كريستوس ميلوناس ،مدير الجهات والامور المعنية في شركة شل العراق لتطوير البترول على محاضرة السيد علي الجنابي : نظرة عامة على النفط والغاز في العراق ،المدير التنفيذي لشركة شل النفطية ، محاضرة القيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق ،بيروت – لبنان 10-2011/1/11 .

17- د.يحيى سعيد ،خبير البنك الدولي في العراق بعنوان "الاقتصاد العراقي العيش مع الاعتماد على النفط" محاضرة القيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق ،بيروت – لبنان 10-2011/1/11).

18- د. كريم عبد الحسين علوان، مصدر سابق.

19- مثنى مشعان المزروعي،الاهمية الستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة الامريكية، مجلة المستقبل العربي ،العدد 376 حزيران 2010 ،ص 65.

20- د.محمد علي زيني ،دولة القانون وتبديد اموال الشعب العراقي في اتفاقيات النفط، مجلة المستقبل العربي العدد377،تموز 2010،ص 110.

21- موقع وزارة النفط العراقية ، صادرات العراق من النفط الخام

www.oil.gov.iq/oil%20arab/EXPORT%20CAPACITIES.php

* علي الجنابي :نظرة عامة على النفط والغاز في العراق ،المدير التنفيذي لشركة شل النفطية ، محاضرة القيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق ،بيروت – لبنان 10-2011/1/11 .